- ٣ - وتدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضاً إلى النظر ، على سبيل الأولوية الواجبة ، في توصية لجنة منع الجريمة ومكافحة الإجرام في دورتها الرابعة الواردة في مشروع القاعدة الجديدة ٩٥ من القواعد النموذجية الموحدة الدنيا لمعاملة السجناء (٣٨) ، الرامية إلى ضمان تطبيق القواعد الموحدة الدنيا على جميع الأشخاص الذين يعتقلون أو يسجنون بناءً على اتهام أو ادانة أو بدونهما ، وكذلك في مشروع الإجراءات الازمة لتنفيذ هذه القواعد تنفيذاً فعالة (٣٩) .
- ٤ - وترجو من لجنة حقوق الإنسان أن تقدم ، بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريراً شاملًا عن صياغة مجموعة المبادئ لحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأى شكل من أشكال الاعتقال أو السجن ، إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين ؟
- ٥ - وتدعو منظمة الصحة العالمية إلى إعداد مشروع مدونة لقواعد السلوك الطبي فيما يتصل بحماية الأشخاص الذين يتعرضون لأى شكل من أشكال الاعتقال أو السجن ، مبين التدريب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللانسانية أو المهينة ، وأن تسترعي نظر الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين إليها ؟
- ٦ - وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والثلاثين بنداً عزاً إلى " التدريب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللانسانية أو المهينة " .

الجلسة العاشرة
١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٢٦

٢١ / ٨٦ - حالة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص
بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول الاختياري
لتحميم الدوائر في الخارج بالمعاهدة
المدنية والسياسية

ان الجمعية العامة ،

وقد أحاطت عليها بتقرير الأمين العام عن حالة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (٤٠) ،

(٣٨) المرجع نفسه ، الفقرة ٩٥ .

(٣٩) المرجع نفسه ، المرفق السادس .

(٤٠) A/31/202 .

واز تشير الى قاريها ٢٠٠ ألف (٢ - ٢) المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٦
٣٢٢٠ (٢ - ٢٩) المؤرخ في ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، ولا سيما ما أعربت عنه سفن
إيمانها بأن بدء سريان العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان سيدعم دون شك مقدرة الأمم
على تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحراء الأساسية للناس جميرا ، وسيساهم بذلك إلى حد
كبير في تعزيز التعاون الدولي لبلوغ مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ،

وأن لا تفرّب عن باليها المسؤوليات الهامة التي يضطلع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،

واذ تسلّم بما للجنة المعنية بحقوق الإنسان من دور هام في تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،

واقتنياعاً منها بأن العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان يشكلان أول معايدة دولية شاملة لجميع النواحي وملزمة قانوناً في ميدان حقوق الإنسان ،

وأذ تعرب عن تقديرها للدول التي أصبحت أطراها في الصكوك سالفة الذكر،

١ - ترحب مع الارتياح العميق ببدء سريان المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري للمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، كخطوة رئيسية في الجهود الدولية الرامية الى تشجيع احترام ومراعاة حقوق الانسان والحريات الأساسية على نطاق عالمي ؟

٢ - وتسليم بوجوب تخصيص ما يلزم من الموارد لتمكين الأمين العام من أن يوفر العدد المناسب من الموظفين والتسهيلات من أجل إرادة الفعال لوظائف اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري التابع له ؟

٢ - وتحتسب بأنه ينبغي اتخاذ ترتيبات مناسبة لتمكين اللجنة المعنية بحقوق الإنسان من عقد دورات على فترات ولمدد تطول أو تقصير بقدر ما يلزم للنهاية على نحو فعال بالوظائف المسندة إليها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري التاسع له ،

٤ - وتؤيد النداء الذى وجهه الى الدول المجلس الاقتصادى والاجتماعي فى قراره ١٩٨٨ (٦٠ - ١١) المؤرخ في ١١ ايار/مايو ١٩٧٦ ، كيما تعمل على أن تضم وفودها الى دورات المجلس التي تدرس فيها تقارير الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خبراء مختصين في موضوع التقارير ذات الصلة ؛

٥ - وتُرجو من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين
تقريراً عن حالة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي
الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ؛

٦ - وتدعوا مرة أخرى جميع الدول الى أن تصبح أطرافا في العهد الدولي الخاص

بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
والبروتوكول الاختياري التابع له .

الجلسة العامة ٩٧
٢ كانون الاول / دسمبر ١٩٢٦

١٢٣ / ٣١ - السنة الدولية للمعوقين

ان الجمعية العامة ،

از تؤكد من جديد ايمانها الراسخ بحقوق الانسان ، والحريات الأساسية ، ومبادئ ادئ
السلم ، وكرامة الفرد وقدره ، وتعزيز العدالة الاجتماعية ، كما أعلنها ميثاق الأمم المتحدة ،
واذ تشير الى قرارها ٢٨٥٦ (د - ٢٦) المؤرخ في ٢٠ كانون الاول / دسمبر ١٩٢١ ،
المتضمن اعلان حقوق الأشخاص المتخلفين عقليا ،
واذ تشير الى قرارها ٣٤٤٧ (د - ٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الاول / دسمبر ١٩٢٥ ،
المتضمن اعلان حقوق المعوقين ،

واذ تشير الى قرارها ٨٢ / ٣١ المؤرخ في ١٣ كانون الاول / دسمبر ١٩٢٦ ، المتعلق
بتغليف اعلان حقوق المعوقين ،

١ - تعلن سنة ١٩٨١ "سنة دولية للمعوقين" ، شعارها "المشاركة الكاملة" ؛

٢ - وتقر تكريس هذه السنة لتحقيق مجموعة أهداف ، منها :

(أ) مساعدة المعوقين على التكيف الجسدي والنفسي مع المجتمع ؛

(ب) تشجيع كل الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي لتقديم ما ينفع
ذلك ، من المساعدة والرعاية والتدريب والارشاد الى المعوقين ، واتاحة فرص العمل المناسب لهم ،
وتأمين ادماجهم الكامل في المجتمع ؛

(ج) تشجيع مشاريع الدراسة والبحث الراامية الى تيسير مشاركة المعوقين في
الحياة اليومية بشكل عملي ، وذلك بالقيام ، مثلا ، بتحسين امكانية ارتياحهم للمبانىي العامة
وامتناع اهم لوسائل المواصلات ؛

(د) تشغيل الجمهور ووعيه بحقوق المعوقين في المشاركة في مختلف نواحي الحياة
الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والا سهام فيها ؛

(هـ) تشجيع اتخاذ تدابير فعالة للوقاية من العجز ولاعارة تأهيل المعوقين ؛

٣ - وتدعى جميع الدول الأعضاء والمنظمات المعنية الى الاهتمام بوضع تدابير وبرامج
لتغليف أهداف السنة الدولية للمعوقين ؛